المقصود بالدول التي لا تفي بتعهداتها، حيث اعلن، في اليوم نفسه، «ان الاتحاد السوفياتي اوقف تنفيذ عقود اسلحة كان قد وقعها مع العراق في فترة ما قبل الحرب» (وكالات الانباء، ٢/٢/١٩٨١).

أما الاتحاد السوفياتي، فكان أخر توضيح لموقفه من هذه العقود هو ما اصدره عبر وكالة «تاس» للانباء (٥/٢/١٩٨١) رداً على انباء ذكرت ان مئة دبابة سوفياتية الصنع وصلت إلى العراق عبر الاراضي السعودية (الفايننشال تايمز، ٣/٢/١٩٨١)، حيث اتهم الاتحاد السوفياتي مروجي نبأ كهذا بانهم يهدفون إلى «تشويه السياسة السوفياتية في النزاع الايراني - العراقي بينما تعمل موسكو دائبة لحل هذا النزاع عن طريق المفاوضات».

والواقع ان فرنسا لم تخف دوافعها الحقيقية وراء التزامها بتعهداتها. فقد سبق لفرنسا ان زودت العراق بدبابات (من طراز أي. ام. اكس ٣٠) وعربات مدرعة (طراز بانهارد) وطائرات مروحية، قبل الحرب. كما انها زودته بطائرات هليكوبتر حربية لكي تحل محل الطائرات التي خسرها اثناء القتال (الفايننشال تايمز، ٢/٢/١٩٨١). كما ان الحكومة الفرنسية تسعى، منذ فترة، للحصول على عقد ضخم لا تقل قيمته عن ١٥ بليون جنيه استرليني لاعادة بناء اسطول البحر العراقي، على غرار العقد الذي تم الاتفاق عليه مع العربية السعودية سنة ١٩٨٠ (اربع بوارج مزودة بصواريخ «مانزا» وسفينتي شحن وطائرات هليكوبتر حاملة صواريخ). ومن المؤمل ان تفوز فرنسا بهذا العقد مع العراق، بالاضافة إلى استعدادها منذ الان لاقناع بلدان الخليج الاخرى والعراق لشراء طائرات الميراج المتقدمة من طراز ٢٠٠٠ و٤٠٠٠، المقاتلة وقاذفة القنابل، والتي لا بد من ادخالها قبل ذلك في خدمة القوة الجوية الفرنسية خلال هذا العام.

ومنذ اواسط السبعينات، بدأت فرنسا تظهر ضمن قائمة الدول الاساسية المصدرة للسلاح، واحتلت منذ اواخر السبعينات المركز الثالث بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي؛ حيث بلغت مبيعات الاسلحة الفرنسية حوالي ٦ مليارات دولار سنة ١٩٨٠. كما انها اعترفت بان هذا هو الطريق الوحيد للحصول على فائض في الميزان التجاري في تعاملها مع البلدان المصدرة للنفط.

وليس مصادفة، إذن، ان العربية السعودية والعراق اللذين يزودان فرنسا بما يقارب ٦٠٪ من احتياجاتها النفطية هما أيضا الزبونان الاولان للسلاح الفرنسي. وقد ادت هذه المقايضة (سلاح مقابل نفط) إلى نجاح فرنسا في تجاوز ازمتها النفطية، حتى عند اندلاع حرب الخليج وتوقف انتاج النفط العراقي عملياً. فبعد الاعلان عن صفقة السلاح الفرنسية - السعودية، اوائل تشرين الثاني الماضي (قيمتها ٣,٦ بليون دولار)، حثت فرنسا العربية السعودية على زيادة انتاجها من النفط الخام بما يعوض عن النقص الحاصل من جراء انقطاع التصدير العراقي، في مقابل الوعد بتزويد العربية السعودية بمزيد من الاسلحة التي تطلبها (نشرة فورن زيبورت، لندن، ١٢/٢/١٩٨١).

ونتيجة لذلك، اتفق العراق والسعودية على ان تقوم الاخيرة بزيادة انتاجها وتصديرها من النفط، لتلبية حاجة زبائن العراق النفطيين، وفي مقدمتهم البرازيل وفرنسا، على ان تقرض السعودية الاموال الاضافية الناجمة عن التصدير إلى العراق، ويتعهد الاخير برد هذه القروض بشكل نفط أو نقد حين يعود إلى تصدير النفط وفق مستويات ما قبل الحرب.

لكن العربية السعودية، بالرغم من تزايد اعتمادها، في التسلّح، على فرنسا، إلى جانب مصدر تسلحها التقليدي الولايات المتحدة، عازمة كما يبدو على التوجه إلى بلدان أوروبا الغربية الاخرى كذلك.

فبعد الضجة التي قامت في المانيا الغربية واسرائيل حول ما ذكر عن توجه العربية السعودية إلى الحصول على دبابات المانية غربية من طراز «ليوبارد»، تم تأكيد الخبر عن وجود مفاوضات بهذا الشأن من جانب رئيس مجلس ادارة شركة «كروس ماني» المنتجة لهذه الدبابات (وكالة الصحافة الفرنسية، ١١/٢/١٩٨١). ويبدو ان الحكومة الالمانية التي تجنبت، حتى الان، تزويد بلدان محيطة باسرائيل بالاسلحة، لن تعيق ابرام هذه الصفقة، خوفاً على مصالحها في المنطقة. فقد تجنب الحزب الاشتراكي الديمقراطي الحاكم